

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

والمندوبين السامين والمندوب العام

ومديرو وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الموضوع : تفعيل المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي :
إحداث لجنة مشتركة بين الوزارات للإدارة الإلكترونية ولجن
قطاعية مكلفة بمشاريع الإدارة الإلكترونية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، تم بموجب المرسوم رقم 2.08.444 الصادر في
25 جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009)، إحداث المجلس الوطني لتكنولوجيات
الإعلام والاقتصاد الرقمي الذي يتولى تنسيق وتتبع وتقييم السياسات
الوطنية لتنمية تكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي.

وقد عقد هذا المجلس أول دورة له يوم 22 يوليوز 2009، وكان أول موضوع
تدارسه هو برنامج الإدارة الإلكترونية. وفي هذا الإطار، فقد تقرر إحداث لجنة
وزارية مشتركة بين الوزارات لمتابعة برنامج الإدارة الإلكترونية تسمى
"سيكوف" (CIGOV)، تساعدها خلية لتدبير وتتبع برنامج "الإدارة الإلكترونية"
تسمى "دبكوف" (DPGOV). كما تقرر إحداث لجن قطاعية لتتبع وتنفيذ برنامج
الإدارة الإلكترونية بالقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية تسمى
"سبكوف" (SPGOV).

وتندرج كل هذه التدابير في إطار تنفيذ وتفعيل الإستراتيجية الرقمية (MAROC NUMERIC) في أفق 2013، الهادفة إلى تطوير قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال والاقتصاد الرقمي، والتي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة أيداه الله ونصره يوم 10 أكتوبر 2009 .

ويهدف هذا المنشور إلى وضع إطار عمل للجن السالفة الذكر، وتسري مقتضياته على القطاعات الوزارية والمندوبيات السامية ووكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات العمومية، تدعى تارة في هذا المنشور بـ "الإدارات والمؤسسات المعنية".

1 - اللجنة المشتركة بين الوزارات للإدارة الإلكترونية "سيكوف" (CIGOV) :

يعهد إلى هذه اللجنة صياغة رؤية المغرب في مجال الإدارة الإلكترونية ووضع مخطط عمل وطني في هذا المجال، كما تضطلع بمهمة التنسيق بين الإدارات والمؤسسات المعنية في كل القضايا المرتبطة بتنفيذ برنامج الإدارة الإلكترونية، وتسهر على توفير الموارد والوسائل الضرورية لتأمين حسن سيرورة المشاريع وتقييم المنجزات وإعادة توجيه المشاريع المتعثرة.

ويتولى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيايات الحديثة رئاسة

هذه اللجنة التي تتكون من أعضاء دائمين يمثلون القطاعات التالية :

- الوزارة الأولى؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالعدل؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز والنقل؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالإسكان والتعمير والتنمية المجالية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصحة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة والتجارة والتكنولوجيايات الحديثة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتجارة الخارجية؛
- السلطة الحكومية المكلفة بتحديث القطاعات العامة؛
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

ويمكن للجنة دعوة أي قطاع حكومي أو شخصية من ذوي الخبرة أو هيئة مختصة للمشاركة في أشغالها قصد الاستشارة.

كما يمكن للجنة إحداث فرق عمل تسند إليها إنجاز مهام معينة أو دراسة نقط محددة .

ولضمان النجاعة المطلوبة ولمسايرة المستجدات والتطورات التي يشهدها مجال الاقتصاد الرقمي، فإنه تقرر إحداث خلية قيادة لبرنامج الإدارة الإلكترونية "دبكوف" (DPGOV) تتمركز بوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، تضم خبراء من داخل وأخارج الإدارة في مختلف المجالات والتخصصات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية، تتمثل مهمتها في مساعدة لجنة "سيكوف" (CIGOV) في تنظيم وتنفيذ وتتبع البرامج والأعمال التي تدخل ضمن اختصاصاتها. كما تم اللجوء القطاعية للإدارة الإلكترونية "سبكوف" (SPGOV) بخبرتها من أجل إنجاز المهام الموكولة إليها.

2 - اللجن القطاعية لبرنامج الإدارة الإلكترونية بالقطاعات

الوزارية والمؤسسات العمومية "سبكوف" (SPGOV):

تحدث لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمندوبيات السامية ووكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجن لتنفيذ برنامج الإدارة الإلكترونية توخياً لإدماج مختلف القطاعات العامة في الاقتصاد الرقمي وفقاً لإستراتيجية المغرب الرقمي (MAROC NUMERIC) 2013 . ولهذا الغرض، يعهد إلى هذه اللجن تحديد مخططات عمل قطاعية وجدولة المشاريع ذات الأولوية، ووضع الميزانية، وتأطير كل مشروع في مجال الإدارة الإلكترونية. كما توكل لها تتبع حسن تنفيذ مخطط العمل المسطر وتقييم الوسائل الضرورية لتنفيذه.

وأخيراً تقدم إلى لجنة "سيكوف" (CIGOV) تقريراً عن تقدم مشاريع الجهات المعنية.

وفي هذا الصدد، ولتمكين لجنة "سيكوف" (CIGOV) من الشروع في عملها، أدعو كل الإدارات والمؤسسات المعنية إلى تشكيل اللجن القطاعية "سبكوف" (SPGOV) التابعة لهم، في غضون الأسابيع المقبلة، مع الإشارة إلى أنه بالنسبة لصنف المؤسسات العمومية، فإن السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة سيقوم منذ الآن، وبالتعاون مع السيد وزير الاقتصاد

والمالية، بتحديد اللائحة الأولية للمؤسسات العمومية المطالبة بتشكيل لجن لديها وإشعارها بهذا القرار.

وإني إذ أشدد على الأهمية البالغة لشروع هذه اللجن في عملها وبلورة المخططات القطاعية في أقرب الأجل، لأدعو السيدات والسادة أعضاء الحكومة والمندوبين السامين ومديري وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومديري المؤسسات العمومية المعنية إلى العمل على موافاة وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة باسم المسؤول عن اللجنة القطاعية "سبكوف" (SPGOV) التابعة لكل منها، وذلك قبل متم شهر نونبر المقبل لتمكينها من المشاركة في اليوم الدراسي الذي دعوت السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة إلى تنظيمه.

وفي الختام، أود التركيز على التحديات التي تمثلها الأهداف المسطرة في استراتيجية المغرب الرقمي (MAROC NUMERIC) 2013، ومختلف البرامج التي تكونها، لاسيما الإدارة الإلكترونية. كما أود الإشارة إلى الطابع الأفقي البارز لهذا البرنامج الذي يتطلب تضافر جهود وطاقات كل الإدارات والمؤسسات المعنية، والسهر على تقارب وتماسك الأهداف، وعلى استمرار الحوار وتبادل المعلومات والخبرات بين مختلف الشركاء في هذا البرنامج. وإذ تعتبر هذه اللجن المحدثّة الأداة الفاعلة والضامنة لنجاح هذا الرهان، فإنه يشرفني أن أطلب كافة الإدارات والمؤسسات المعنية التقيد بمحتوى هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

الوزير الأول

عباس الفاسي